جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 1 -	دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
عنوان المداخلة	تقييم آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
الإسم واللقب	شريفي صارة	حداد محمد
المؤهل العلمي	السنة الثانية دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	/	أستاذ محاضر أ
التخصص	تحليل اقتصادي واستشراف	/
المؤسسة	جامعة الجزائر3	جامعة الجزائر3
ملاحظات	/	/

" تقييم آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تؤديه مختلف الهيئات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جهود الدولة الجزائرية الرامية للنهوض بهذا القطاع باعتباره سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الجغرافي حتى في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، مما يساعد على خلق فرص العمل لأصحاب هذه المناطق. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنها أن تتيح فرص اقتصادية جيد لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من فئات المجتمع . وقد توصلت الدراسة إلى أنه وغم تعدد سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبقي هذه الوسائل غير قادرة على النهوض بالقطاع حيث تبقي هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات جد مصغرة أو فردية تفتقر المرافقة اللازمة وسياسة واضحة المعالم، مما يستدعي المزيد من الجهود في هذا السياق .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المرافقة اللازمة.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle des différents dispositifs de l'état concernant la promotion des petites et moyennes entreprises (PME) et ce conformément aux orientations du gouvernement afin de parvenir au développement économique et social.

En effet, grâce à leur capacités de répartition géographique jusqu'aux régions rurales et petites villes, les PME permettent de donner plus d'opportunités d'emploi aux différents membres de la région, et fournissent ainsi des possibilités d'emploi qui n'existaient pas au paravent pour de nombreux segments de la société.

L'étude a révélé que malgré la multiplicité des moyens de soutiens des petites et moyennes entreprises en Algérie, ces moyens sont incapables de promouvoir le secteur, les PME algérienne restent des micros entreprises manquant l'accompagnement nécessaire et une politique rigoureuse, ce qui nécessite plus d'efforts à ce niveau.

Mots clés :

PME, la croissance économique et sociale, l'accompagnement nécessaire.

المقدمة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لتحقيق قفزتها التنموية في الوقت الراهن، وذلك لما تكتسحه من قدرات متعددة على غرار تلك المتعلقة بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي نصيبها من الصادرات وزيادة قدرات الابتكار أضف إلى ذلك الوظيفة الأساسية التي تؤديها باعتبارها أهم وعاء لاستقطاب العمالة لما تملكه من قدرة في خلق فرص عمل جديدة كثيفة تمتاز بعدم احتكارها في المناطق الحضرية وامتدادها حتى المناطق الريفية .

إن إدراك الجزائر بالأهمية التي يلعبها هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، جعل الحكومة تسعى إلى تشجيع الاستثمار في هذا الميدان، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل والتدابير المدعمة لنمو وتوسع هذه المؤسسات. إذ تطمح الجزائر إنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة على آفاق 2020 تستقطب حوالي 6 ملايين منصب عمل.

وقصد الوقوف حول الدور الذي تلعبه مختلف الهيئات والوسائل الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ إنشاءها، نطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة مختلف الهيئات والوسائل الحكومية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل سيتم التطرق إلى ما يلي:

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الواقع لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لعدة اعتبارات من بينها عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج التي تميز الاقتصاد الدولي، فقد يصنف استثمارا ما في الجزائر على انه كبير في حين يصنف صغيرا في اليابان، ومن جهة أخرى التفاوت في القطاعات الاقتصادية فما يعتبر مشروع صغير في قطاع ما قد يكون كبيرا في قطاع آخر بالإضافة إلى تعدد المعايير التي يمكن الاعتماد عليها للتعريف ونسبيتها.

لهذا سنحاول تقديم تعاريف لبعض الدول، ثمّ نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر:

1-1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص و م:

لقتمّ تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كمايلي:

المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة.....من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

مؤسسات التجارة بالجملة.....من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية. المؤسسات الصناعية .....عدد العمال 250 عامل أو أقل.(1)

1-2-تعريف اليابان للمؤسسات ص .و .م:

ميّز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات ص و م بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول رقم 01

جدول رقم(01) : تعريف اليابان للمؤسسات ص وم

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي.	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

Source: BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi
Études documentaire n : 4715 .1983, p : 5

1- 3- تعريف الاتحاد الأوربي:

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس :المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

-المؤسسةالمصغّرة هي مؤسسةتشغّل أقل من 10 أجراء.

-المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلاليةوتشغّل أقل من 50 أجير، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية،وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.(2)

1-4- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون التوجيهي 17-02:

كرهان للتنمية المتوازنة والشاملة للالتحاق بركب الدول المتقدمة، ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) ، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت بإصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان يهدف إلى تحديد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى تحديد تدابير مساعدتها وترقيتها غير انه تم مراجعة هذا القانون في ديسمبر 2016 بغية تقديم المزيد من الدعم لهذا القطاع لإعطاء دينامكية اكبر للاقتصاد وبهذا تم إصدار قانون رقم 17-02 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل والمتمم للقانون 01-18 والذي عرف هذا الصنف من المؤسسات كما يلي (3) :

تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد (1) إلى (250) شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية.

ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02 في الجدول التالي:

جدول رقم (02) : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (د.ج)	الحصيلة السنوية (الميزانية) (د.ج)
مؤسسة مصغرة Micro Entreprise	1 -9	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسة صغيرةPetite Entreprise	10 -49	أقل من 400 مليون	أقل من200 مليون
مؤسسة متوسطة Moyenne Entreprise	50 -250	400 مليون إلى 4 ملايير	من 200 إلى 1 مليار

المصدر: بالاعتماد على: المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة من القانون رقم : 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، 11 جانفي 2017، ص: 6.

فبالإضافة إلى مراجعة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في قانون 2001، فقد نص القانون على ما يلي (4):

- إنشاء وكالة عمومية ذات طابع خاص تكلّف بتنفيذ استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتضمن ذلك في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة، وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صناديق الإطلاق لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع خلق مؤسسات الناشئة المبتكرة. حيث تسمح هذه الصناديق بتمويل كل النفقات التي تسبق وضع منتجات المؤسسة لأول مّرة في السوق، مما يسمح بتجاوز معوقات التمويل في مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسة، وذلك باعتبار أنّ التمويل ذو أهمية كبيرة لتشجيع تحويل الأفكار الإبتكارية إلى مؤسسات خالقة ثروة.
- إنشاء هيئة استشارية تسّمى "المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ." بحيث تشكل فضاء للتشاور بين مختلف المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات.
- سبل تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسيتها وقدراتها في مجال التصدير.
- ضرورة نشر ثقافة المقاولتية وترقية المناولة باعتبارها الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

2-1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الطابع القانوني:

حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة لسنة 2016، فإنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحصي حاليا 1014075 مؤسسة بعدما كان عدد هذا نوع من المؤسسات سوى245348 مؤسسة سنة 2001.

وبالرجوع إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نلاحظ من خلال الشكل أدناه (الشكل 01) أن غالبيتها من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا مستمر وفي بالغ الأهمية خاصة في العشرية الأخيرة، بحيث أصبحت تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ما يقارب 99.96% من إجمالي عدد المؤسسات سنة 2016 وكل هذا بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم لديمومتها في إطار اهتمام الدولة للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات لتنمية الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية بصفة مستمرة، والتوجه نحو اقتصاد السوق الحر، هذا ما استوجب على الدولة رعاية مثل هذه المؤسسات بهدف تدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لمواكبة التطور الذي تفرضه تنافسية الاقتصاد العالمي.

أما الم. ص. م في القطاع العام فقد شهدت تناقصا خلال العشرين(20) سنة الماضية، إذ أصبحت لا تمثل سوى 0.04 % من إجمالي عدد المؤسسات سنة 2016، حيث عرفت انخفاضا بحوالي 44 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016، الأمر الذي يؤكد تقدم القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال في الجزائر.

الشكل 01:توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الطابع القانوني

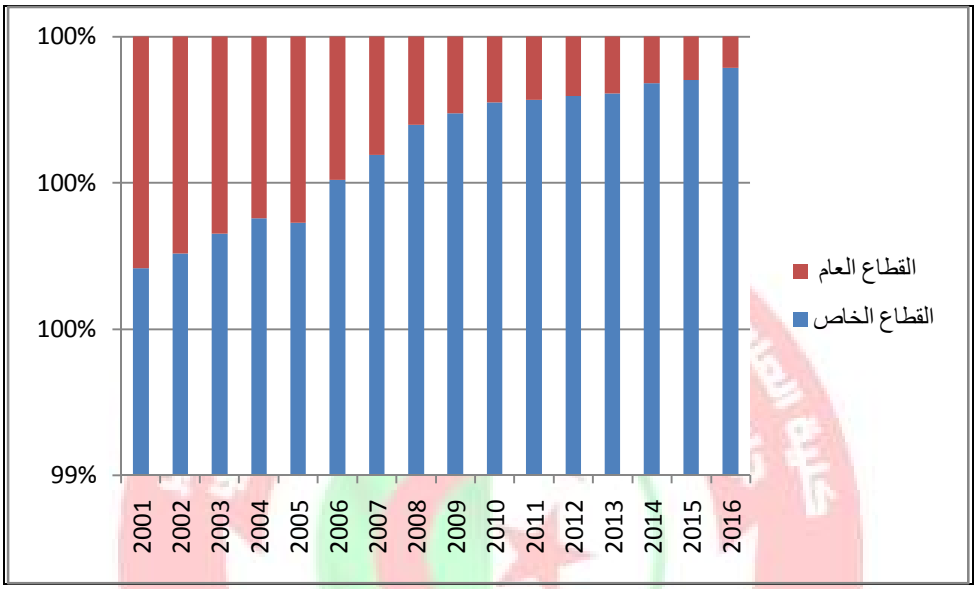

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرات المعلومات الإحصائية، متوفرة على الموقع: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

2-2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث طبيعة النشاط:

عموما تشمل نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي من قطاع (5):

- **الخدمات**: الذي يضم كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال : (النقل والمواصلات، التجارة، الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، وخدمات للمرافق العامة) ؛
- **الصناعة** حيث تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع كل من الفروع التالية: المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء ومطاط وبلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الفلين والخشب والورق، صناعة مختلفة؛
- **البناء والأشغال العمومية** والذي يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال بناء السكنات والأشغال العمومية المختلفة؛
- **الطاقة المناجم والخدمات المتعلقة بها** ويضم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الطاقة والمياه ، الهيدروكربير، أشغال وخدمات ببترولية، المناجم والمحاجر؛
- **الفلاحة والصيد البحري**.

ويتباين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على القطاعات الخمسة كما هو موضح في الشكل الأتي:

الشكل 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاعات النشاط

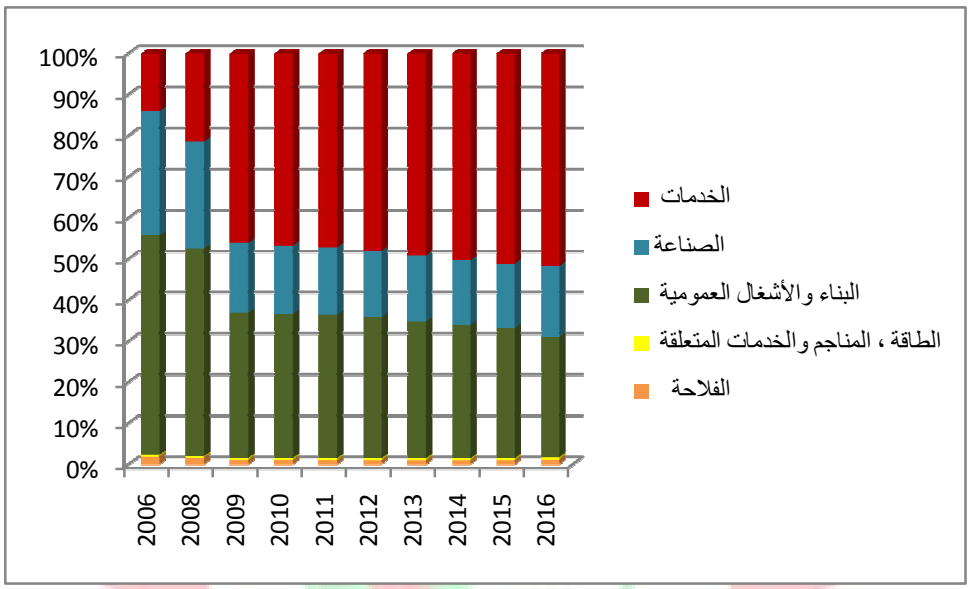

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرات المعلومات الإحصائية، متوفرة على الموقع: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

من الشكل أعلاه يتبين أن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى نسبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2009-2016 بنسبة تصل إلى أكثر من 50% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وتعتبر تلك الناشطة في مجال النقل والمواصلات ، والتجارة الأكثر تشكيلا لها ضمن هذا القطاع، بحيث تم إحصاء سنة 2016 أزيد عن 55 % مؤسسة خاصة ناشطة في الفرعين السابقين الذكر من مجموع المؤسسات الخدمية الخاصة في الجزائر، ويعود التوجه إلى هذا القطاع عموما إلى ما يعود به من أرباح سريعة على أصحابه في ظل نسبة قليلة من المخاطرة بالإضافة إلى أن هذا النوع من المشاريع لا يحتاج رؤوس أموال كبيرة أو كثافة في اليد العاملة مما يجعله الأكثر جاذبية من طرف المستثمرين الجزائريين مقارنة بالمشاريع الأخرى .

وحسب ما يوضحه الشكل أيضا، يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية من القطاعات الأكثر استقطابا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الاون الأخيرة بمعدل 30% من مجمل هذه الأخيرة بعدما كان يحتل المراتب الأولى قبل سنة 2008 بنسبة تتراوح بحوالي 50 من % مجمل المؤ.ص.م، وترجع النسبة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع إلى سياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الحكومية لاسيما في مجال بناء السكنات العمومية والبنى التحتية، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة خلال هذه الفترة .

في حين نلاحظ أن مساهمة الصناعة في إنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى ضعيفة، حيث تستقر نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خلال الفترة المدروسة بما يقارب 15 % من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وهذا نظر إلى الثقافة السائدة في البلاد من حيث تفضيل المشاريع اقل مخاطرة وعدم المجازفة في الاستثمارات ذات درجة كبيرة من المخاطرة خاصة وأن أغلبية حاملي مشاريع لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة في بلادنا لا تكون لديهم التخصص أو الخبرة الكافية لتوجيه استثمارهم في مجالات النشاطات الصناعية .

أما فيما يخص تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من قطاع الفلاحي وقطاع الطاقة والمناجم، يبقي شبه منعدم بحيث لا تشكل هذه الأخيرة سوى حوالي 5 % من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، وهذا راجع لقلة المردودية وكثافة اليد العاملة والجهود الكبيرة المستلزم (فيما يخص القطاع الفلاحي) أما فيما يخص قطاع الطاقة والمناجم فيبقى حكرا على القطاع العام، وهذا باعتباره احد النشاطات الإستراتيجية والحساسة الذي يشكل قاطرة الاقتصاد الجزائري.

وكل هذا يعكس الاختلال الواضح في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي، والذي ينبغي السعي نحو تحقيق توازن فيها وفتح المجال أمام المختصين لتوعية وتدريب الشباب على أخذ زمام المبادرة والاستثمار في هذه النشاطات، لأنها بمثابة مستقبل واعد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2-3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث المناطق الجغرافية:

إن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، يشهد اختلالا في التوازن ما بين ولايات الشمال، الهضاب والجنوب كما يبينه الشكل التالي :

الشكل(03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المناطق الجغرافية لسنة 2016

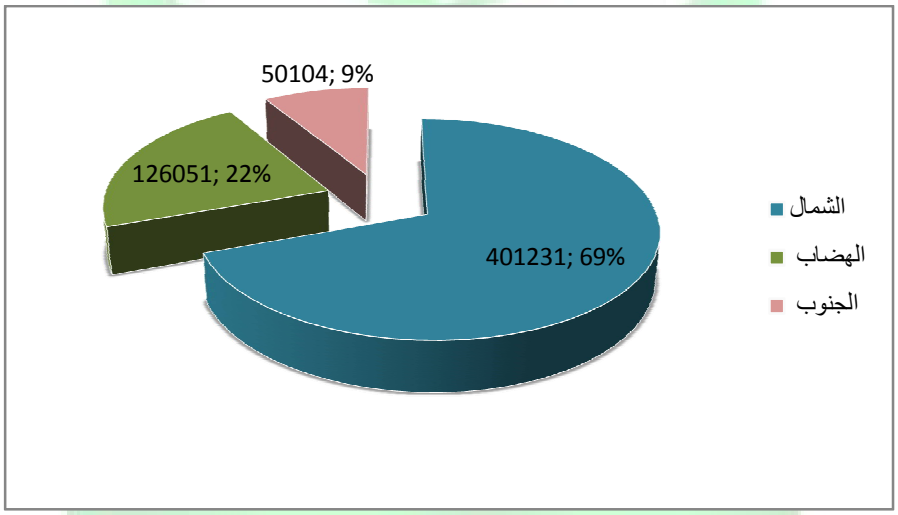

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016، ص13.

حسب شكل التوزيع أعلاه، فإن ولايات الشمال تهيمن بأكبر حصة تصل إلى 69 % من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، وذلك نظرا للتجمع السكاني الكبير الذي تعرفه هذه الولايات إضافة إلى توافر الهياكل القاعدية اللازمة لنشوء وديمومة نشاط هذه المؤسسات وتعد كل من ولاية الجزائر، تيزي وزو ، وهران، بجاية، من أبرز هذه المناطق الشمالية التي تضم لأكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ككل.

في حين تحصي ولايات الهضاب نسبة قليلة من هذه المؤسسات تقدر ب 22%، ومن أهمها نجد ولاية سطيف. أما في ما يخص ولايات الصحراء الجزائري فهي تحضي بحصة جد ضعيفة من حيث تواجد هذا النوع من المؤسسات وذلك بنسبة لا تتعدى 9 % من مجملها، حيث كل هذا يؤدي إلى حالة من عدم تكافؤ الفرص بين المناطق وهو ما يتناقض مع ما يعرف لدى الاقتصاديين والاجتماعيين بالتوازن الجهوي (6)،

وبالتالي يستدعي تضافر الجهود لتقديم المزيد من الدعم إلى الشباب الجزائري البطال خاصة خرجي الجامعة، وذلك في كل من ولايات الجنوب والهضاب لإتاحة لهم فرصة الدخول إلى مجال المقاولتية من خلال تجسيد أفكارهم الإبداعية على أرض الواقع.

2-4- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار اليد العاملة لسنة 2016:

على الرغم من الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة بخلق مناصب الشغل بشكل متزايد حيث أصبح يضم هذا القطاع حوالي 2.4 مليون عامل موزعين على القطاع العام والخاص وذلك نتيجة لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى 1014 075مؤسسة (سنة 2016)، إلا أن غالبتها المطلقة لازالت عبارة عن مؤسسات مصغرة تشغل من 1 إلى 9 عمال حيث تشكل هذه الأخيرة 97% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما هو موضح في إحصائيات الجدول الأتي :

الجدول (03): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار التوظيف (سنة 2016)

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد الم ص و م	%
مؤسسة مصغرة (يد عاملة اقل من 10 عامل)	983 653	**97**
مؤسسة صغيرة (يد عاملة من 10 الى49 عامل)	27 380	**2.7**
مؤسسة متوسطة (يد عاملة من 50الى 249)	3 042	**0.3**
المجموع	1 014 075	**100**

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016، ص 10

وللتدقيق فالعلاقة بين نسبة عدد العمال إلى إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشير إلى انه في الحقيقة توظف هذه المؤسسات في المتوسط من عاملين إلى ثلاثة عمال، مما يدل على عدم فعالية هذه المؤسسات في استحداث مناصب الشغل كون أنها ذات طابع اجتماعي بامتياز أي أنها أنشأت لتقديم مساعدات لكل البطالين الجزائريين الحاملين لمشاريع بشكل مستقل بغض النظر عن متابعة نموها والدور الذي سوف تلعبه كل مؤسسة من هذه المؤسسات في استحداث مناصب شغل بدورها، كما نجد أن العديد من هذه المشاريع ليس لها أثر حقيقي للوجود على أرض الواقع حيث تحولت إلى فرص من طرف بعض الشباب الجزائري للحصول على أموال دون أن تتجسد في شكل مشروع حقيقي منتج قادر على استيعاب رأس مال بشري بالإضافة إلى ذلك اعتماد بعض المشروعات على العمالة الموسمية والمؤقتة وكذا صغار السن، غير المصرح بها يجعل من عملية إحصاءها ضمن عمالة هذا القطاع غير ممكنة.

3- أهم آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

3-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، حيث تكلف هذه الوكالة بالمهام الآتية (7) :

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج، وذلك باستقبال وتوجيه ومرافقة المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية من المقيمين بالجزائر والغير المقيمين بها.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تساهم في تنفيذ استراتيجيات التنمية بالتأطير مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد، حيث يقوم هذا الشباك بتقديم كامل التسهيلات للمستثمرين لانجاز مشاريعهم في أسرع وقت ممكن.

وقد سمح هذا الجهاز بدعم حوالي 3653 مشروع بحيث متوسط كلفة المشروع الواحد 255 مليون وهي تكلفة انجاز بالتقرب أضعاف المشاريع في بلدان أخرى كاليابان ، مما يدل على ضعف الجهاز وعدم كفاءته في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم02 -373 المؤرخ في 2002/11/11 ويعتبر هذا الصندوق بمثابة وسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يقدم ضمان للمشاريع المربحة والتي ليس لها ضمانات كافية، ويكون ذلك على شكل قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية على أن يغطي الضمان 80 % من قيمة القرض المحصل عليه، علما أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو4 مليون دينار،بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 100 مليون دينار.

حيث انه إلى غاية تم منح حوالي 1672 ضمان بمبلغ 46109733540 د.ج خلال الفترة ما بين 2004/04 و2016/06، حيث سمحت هذه الضمانات الممنوحة بإنشاء حوالي 57015 منصب عمل خلال نفس 12 سنة السابقة، أي أنه تم توفير 34 منصب عمل لكل ضمان تم تقديمه خلال هذه الفترة وتعد تكلفة المنصب المستحدث 2 مليون د.ج وهي تكلفة مرتفعة مما يدل على ضعف كفاءة هذا الصندوق في استحداث مناصب الشغل (8).

3-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) (9):

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 وهي عبارة عن جهاز عمومي ذات طابع خاص يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي عبارة عن جهاز تابع لوزارة العمل نشأ من اجل مرافقة مرافقة ومساعدة

الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم مابين 19-35 سنة على استحداث مؤسسات ونشاطات خاصة بإنتاج السلع والخدمات على أن لا يتجاوز الحد الأقصى للمشروع 10 ملايين دج.

حيث تتلخص مهام الجهاز في ما يلي:

- دعم وتقديم المشورة والمرافقة للشباب حاملي المشاريع في إنشاء الأنشطة.
- إتاحة للشباب الحاملين للمشاريع كل المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.
- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء الجهاز (البنوك والضرائب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC،....).
- إقامة شراكة ما بين القطاعات لتحديد مختلف الفرص الاستثمارية .
- توفير التدريب اللازم لأصحاب المشاريع المصغرة خاصة فيما يتعلق بتقنيات إدارة المشاريع المصغرة .
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية الأنشطة وتوسيع نطاقها.

وقد قام الجهاز بتمويل حوالي 364445 مشروع حتى نهاية السداسي الأول من 2016، مما كان له الأثر على التشغيل (870617 عاملا)، حيث يشغل المشروع الواحد المستحدث من قبل هذا الجهاز في المتوسط عاملين مما يدل على ضعف الجهاز من حيث توفير مناصب الشغل.

3-4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمثابة جهاز لدعم إنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (30 -50) سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد على أن لا يتجاوز الحد الأقصى للمشروع 10 مليون دينار.

وقد سمح الجهاز من تمويل حوالي 135373 مشروعا مما سمح بتشغيل حوالي 280526 عاملا أي بمتوسط عاملين في المشروع الواحد مما يدل على ضعف الجهاز وعدم بلوغه المستوى المنشود.

3-5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)(10):

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000نشاط في مختلف القطاعات، إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة – النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة إنجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" ، وبناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، ثم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004. فإضافة إلى تقديم الوكالة لتسيير القرض المصغر مساعدات مالية لخلق الأنشطة الخاصة مرفقة بإعفاءات جبائية، يتعدى دورها ليشمل كل ما يتعلق بالتوجيه والمرافقة، وكذا تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المنتجة والمؤسسات الجد المصغرة، وإعطاء فرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات، أين يتم تنمية المعارف واكتساب الخبرات المختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم .

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى، بكونها تتوفر على خاليا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للاستعلام وإيداع ومتابعة ملفاتهم .

كل هذا سمح للوكالة بأن تكون ذات فعالية في تحقيق نشاطات اقتصادية مدرة للدخل، والمساهمة في خلق مناصب عمل حتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللواتي شققن طريقهن بثبات في عالم الشغل في تخصصات عديدة ، وأصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسر.

وعليه فإن جهاز القرض المصغر موجه للفئات الآتية:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
- حاملي شهادات التكوين المهني.
- الحرفيين.
- المواطنون القاطنون بالقرى والبوادي.

و بصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

وتتباين أنماط التمويل من خلال جهاز القرض المصغر كما يلي:

- قروض ممنوحة في إطار التمويل الثلاثي من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط موجهة للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 1 .000.000 دج . ويقدم كالتالي:
  - قرض بنكي بنسبة 70 ٪
  - سلفة الوكالة بدون فوائد بنسبة 29 ٪ ؛
  - مساهمة شخصية 1 ٪.

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

- سلفة بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز تكلفتها 100.000 دج ، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل هذه التكلفة إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب .يتم التسديد خلال مدة لا تتعدى 36 شهرا.

ويمكن تلخيص أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر في ما يلي:

الجدول 04: أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة*
لا تتجاوز 100000 دج	- جميع الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	100 %	-
لا تتجاوز 250000 دج	- جميع الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	-	100 %	-
لا تتجاوز 1000000 دج	- الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	% 1	% 70	%29	5 % من النسبة التجارية (مناطق خاصة الهضاب العليا والجنوب)
	- الأصناف الأخرى	%1	%70	%29	10 % من النسبة التجارية

المصدر: http://www.angem.dz /

وكان العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة من طرف جهاز تسيير القرض خلال الفترة 2005-2016 يقدر ب: **788 162** سلفة موزعة كما يلي:

الشكل (04):توزيع للسلف الممنوحة من طرف جهاز تسيير القرض خلال الفترة 2005-2016

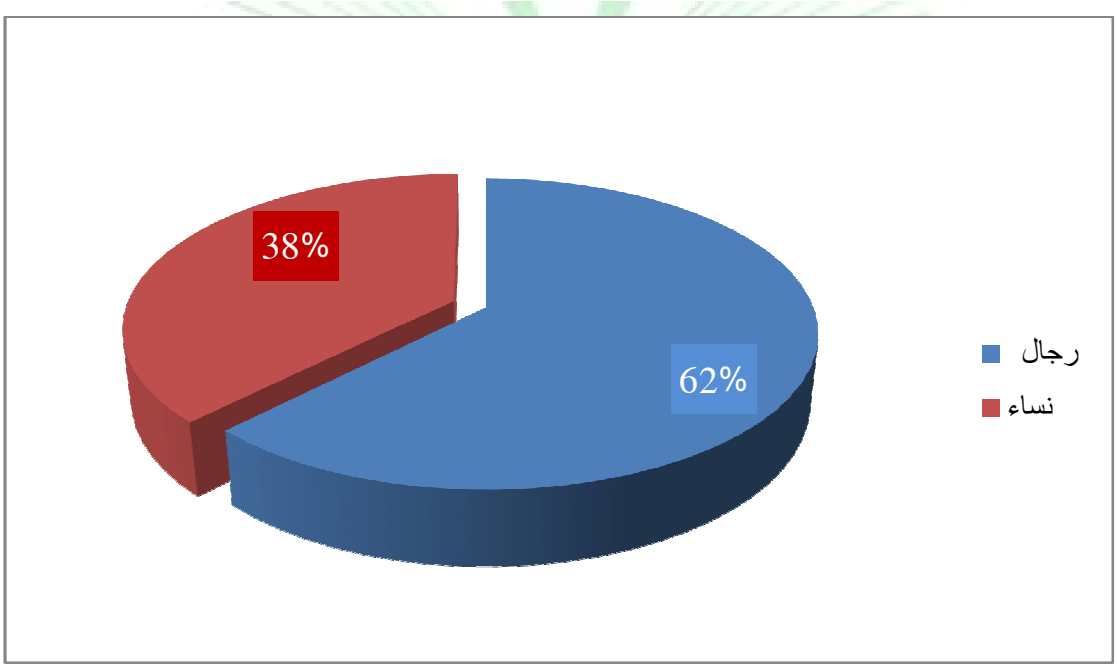

المصدر: http://www.angem.dz /

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن للرجال الحصة الأكبر من حيث السلف الممنوحة بما يقارب 62 % بينما بلغت نسبة السلفيات الممنوحة للنساء إلى ما يقارب نسبة 38 % وهذا منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2016 مما يدل أن الرجال هم الشريحة الأكثر اهتماما بمثل هذه النشاطات فعلى الرغم من انخراط المرأة في هذا الجهاز من خلال النشاطات المختلفة كالنسيج والزرابي التقليدية،خياطة الملابس التقليدية،الطراز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة،الحلاقة والتجميل إلى انه تبقي نشاطات فئة الرجال هي النشاطات الغالبة للجهاز خاصة تلك المتعلقة بتربية الماشية ، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل، فلاحة الأرض، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات، الإعلام الآلي، أشغال البناء والنشاطات التجارية صغيرة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من استخلاص انه ورغم الشبكة الهامّة لهيئات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، غير أنها تبقي بدون سياسة واضحة المعالم للنهوض بالقطاع وجعله وعاء لامتصاص البطالين حيث لازلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مؤسسات جد مصغرة تشغل في الواقع من 2 إلى 3 عمال في المتوسط، وتبقى عاجزة على توظيف الرأس المال البشري، الأمر الذي يستدعي تفعيل دور هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدعم المالي على تلك الأكثر مصداقية والتي يتوقع منها توفير العديد من مناصب الشغل بكل كفاءة، وكل هذا من خلال المحاكاة بالتجارب الناجحة في هذا المجال كتجربة الو.م.أ ، فرنسا ، النمسا ..).

المراجع:

(1) فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005، ص 41 -54

(2) سحنون سمير ، بونوة شعيب، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الشلف ،يومي 17 -18 أفريل 2006 ، ص 18 .

(3) القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، 11 جانفي 2017، ص:5.

(4) القانون رقم 17-02، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(5) Ministère de l'Industrie et des Mines, «**Bulletin d'information statistique** », N°29, Edition Novembre 2016 , P : 43.

(6) بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، الملتقي الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 06 / 05 / 2013 ، ص 15.

(7) موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : http://www.andi.dz

(8) موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR): https://www.fgar.dz/

(9) موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): www.ansej.org.dz

(10) موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): http://www.angem.dz/